فكرة

سلطان إبراهيم الخلف

بين ليڤني وأبوزيد

ألغت تسيبي ليڤني زيارتها لحضور مؤتمر الصندوق القومي اليهودي في لندن بعد صدور مذكرة بملاحقتها قضائيا على خلفية التهم الموجهة إليها بارتكاب جرائم حرب ضد الإنسانية أثناء الحملة العسكرية الإسرائيلية على قطاع غزة المحاصرة في ديسمبر من العام الماضي عندما كانت وزيرة للخارجية الإسرائيلية آنذاك، مما يدل على ان أصداء تلك الجرائم كانت مدوية ولاتزال منذ عام تتردد في أذهان الكثيرين من الناس في دول العالم ممن تابع تلك الحرب رغم محاولة اسرائيل تضليل المجتمع الدولي بأنها تدافع عن نفسها ضد الإرهاب. أمر غريب ان يتساءل نصر أبوزيد عن سبب منعه من دخول الكويت لإلقاء بعض محاضراته بعد ان حسم القضاء المصري في التسعينيات موقفه من كتاباته وأصدر في حقه أحكاما تدين تطاوله على عقيدة المسلمين وكتابهم المقدس القرآن الكريم.

ومن المفارقة بعد ادانته قضائيا ان يرفض أبوزيد قرار منعه دخول الكويت ويستخف به - تحت جزمته على حد قوله - بينما تلغي ليڤني زيارتها لبريطانيا بهدوء.

كان من المفترض ان يقوم مركز تنوير بدعوة أهل الاختصاص لإلقاء محاضرات حول مواضيع مهمة مثل ظاهرة الاحتباس الحراري التي أصبحت هما عالميا أو الأزمة الاقتصادية العالمية التي لم يسلم منها أحد من سكان الكرة الأرضية وغيرها من المواضيع التي تهم الشأن الإنساني وهي أهم بكثير من محاضرات تعتبر نسخة مكررة عما كان يردده المستشرقون على مدى السنين الماضية عن القرآن الكريم وموقفه من المرأة على لسان أبوزيد.

وللذين يرون مواجهة الفكر بالفكر، فإن علماء المسلمين ومفكريهم قاموا بجهد مشكور في الرد على شبهات المستشرقين ولا حاجة لتكرار مثل هذه الاسطوانة. فهل نتوقع من «مركز تنوير» بعد فشل دعوة أبوزيد ان يعيد الكرة بدعوة الكاتب سلمان رشدي صاحب كتاب «آيات شيطانية» ليحل ضيفا علينا ويلقي على مسمعنا بعض محاضراته القيمة أو دعوة الكاتبة البنغالية تسليمة نسرين لتتحدث عن موقفها الرافض للقانون الإسلامي للأحوال الشخصية؟!

يكاد المرء يجزم بأن ما قام به «مركز تنوير» من دعوة أبوزيد هو من قبيل الشغب وإثارة الفتنة وليس بقصد الإثراء الفكري.

الحرف 29

ذعار الرشيدي

«دم» استجواب العبدالله يضيع بين الكتل

استجواب وزير الإعلام ووزير النفط الشيخ أحمد العبدالله سيتم وفق نظام جديد من الاستجوابات، فاستجوابه سيكون بنظام نائب من كل جهة حتى يضيع دم استجوابه بين الكتل النيابية المتحالفة اليوم وهو ما يذكرنا بسيناريو الاستجواب الثلاثي الذي قدمه حمد الجوعان ومبارك الدويلة و والمرحوم د. أحمد الربعي عام 1986 وأدى إلى حل المجلس، بل تعطيل الحياة البرلمانية حتى العام 1992، ولا هدف واضحا من هذا التحالف سوى السعي نحو إسقاط الحكومة بأي ثمن وبأي كلفة كانت، فهدف الاستجوابات وكما هو واضح وضوح «ليتات زينون على سيارة مصبنچي» أن الهدف هو ضرب الحكومة ومحاولة ضعضعة أركانها وإسقاطها بأي شكل كان.

المنطق البسيط يقول لو ان أي نائب قرأ تقرير ديوان المحاسبة السنوي لاستحق كل وزير أن يتم استجوابه 5 إلى 8 مرات نظرا للتجاوزات التي يحويها ديوان المحاسبة، أي ان جميع الوزراء باستثناء «حملة الحقائب فقط» معرضون في أي لحظة لحادث دهس سياسي على يد مركبة استجواب تسير بسرعة 200 كيلومترا في الساعة، وليس الشيخ أحمد العبدالله فقط.

المنطق الأكثر بساطة يقول ان التحالف النيابي الجديد بدأ يتضح معه ان التصعيد السياسي يأتي على رأس أجندته و بأي شكل كان، حيث يستغل أعضاؤه أي صراع سياسي يستطيعون أن يصلوا به إلى الشارع كما حصل في قضية الجويهل، بدليل أن محاور بعض الاستجوابات الأخيرة كانت تستند إلى الكلام المرسل الذي يخلو من الدليل المادي الذي يدين الوزير أو أركان وزارته كما حصل في بعض محاور استجواب د.فاضل صفر مثلا، أو حتى كما حصل في استجواب وزير النفط السابق الشيخ علي الجراح الذي انتهت المحكمة أمس إلى الحكم ببراءة

المتهمين باختلاسات مكتب طوكيو والذي كان أحد محاور استجوابه، بل انه بالعودة إلى الوراء عاما كاملا نجد أن المحكمة قضت ببراءة السيد الفالي من التهمة الموجهة إليه وهي القضية التي هدد فيها باستجواب سمو رئيس الوزراء الشيخ ناصر المحمد، وبالعودة إلى الوراء قليلا أيضا نجد ان حتى البلاغ الذي قدم ضد وزير النفط الأسبق الشيخ أحمد الفهد في قضية هالليبرتون انتهى إلى «عدم جدية البلاغ».

استجواب العبدالله هو الآخر لن يخرج عن محاور بكلام مرسل بلا دليل، والطريق الوحيد لتلك الاستجوابات لا يكون إلا القضاء الذي قال كلمة الفصل في بعض أهم محاور تلك الاستجوابات والتي تحولت إلى قضايا وانتهت إما إلى البراءة أو إلى الحفظ.

لماذا يصر بعض النواب على لعب دور وكلاء النيابة في استجواباتهم بدلا من أن يكونوا نوابا ويلعبون دورهم الرقابي الحقيقي المناط بهم، أليس هذا دليلا على رغبة في التصعيد والاستعراض السياسي فقط؟! اننا لا نشكك في نوايا المستجوبين ولكننا أمام وقائع وسوابق أثبتت ان معظم الاستجوابات لا تخرج عن وجهين إما أنها كلام مرسل غرض إثارته التصعيد وانتهى القضاء إلى تبرئة المتهمين، وامها انها استجوابات موجهة الغرض منها أيضا التصعيد ولا شيء آخر!

هل تريدون استجوابا حقيقيا؟ حسنا، عليكم ان تفتحوا الصفحة رقم 32 من أي تقرير من تقارير ديوان المحاسبة لأي وزارة وستجدون محورا حقيقيا مثبتا بالأرقام والدلائل ضد وزراء وقياديين في الدولة وهذا المحور سيسقطهم بالثلاثة، أما إذا أردتم الاستعراض والتصعيد فعليكم بالكلام المرسل وتسلمون ويسلم الدور الرقابي المستند إلى «الحجي».

Waha2waha@hotmail.com

محلك سر

د. نرمين يوسف الحوطي

The Theater

لا شك أن الثقافة تعد أحد العوامل التي تدفع المجتمع إلى التطور والتقدم واكتشاف كل ما هو جديد، والثقافة تندرج تحتها فروع كثيرة ومتنوعة ويعنينا هنا في المقام الأول المسرح.

«أعطني مسرحا أعطيك حضارة» فالمسرح هو ذلك الصرح الذي يعد من أقدم فروع الثقافة في العالم، بصماته واضحة وبارزة على مر العصور في كثير من الحضارات، من هذا المنطلق لابد أن نلقي نظرة ليست عابرة، بل نظرة متأملة متعمقة لكي نقف على ذلك المفهوم الخطير الذي يلعب دورا خطيرا في معظم بلدان العالم، أين نحن من ذلك المسمى «المسرح»؟ إلى أي مدى وصل ذلك الفن؟ وإلى أي اتجاه يسير؟ ذلك إن كان لدينا في الأصل مسرح بمعنى مسرح كما عرفه الإغريق ومن بعدهم إلى وقتنا هذا كثير من الدول ومنها دول العالم الثالث التي ازدهر فيها ذلك الفن وأقاموا له مهرجانات محلية ودولية واجتمعت له عشرات الدول لكي يقوموا بعرض بضاعتهم الفنية ليقولوا للعالم من خلال هذه العروض نحن نحيا لكي نقدم الجديد من الرؤى والفكر والفلسفة والفن بمختلف أشكاله من خلال عرض مسرحي.

إن نظرة سريعة لحال المسرح بوجه عام في جميع أرجاء العالم تدعو إلى الأسى لما يقدم من فكر وضعف في الأداء وفقر في فنية الكتابة للمسرحية، ولذلك أسباب كثيرة ومتعددة لكننا لن نخوض بالأسباب والمسببات وإنما علينا التركيز فيما تبقى للنهوض مرة أخرى بالمسرح وحتى نعيد له تاريخه وهيبته بين فروع الثقافة الأخرى، والسؤال هنا كيف؟

إن من أهم الأسباب التي أدت إلى تأخر الحركة المسرحية تدخل بعض الذين ليس لهم صلة بالثقافة أو المسرح بل تشعب المظلات التي ترعى الحركة المسرحية والقصد من هذا الدعاية من أجل الإعلام الذاتي، ومن ذلك المنطلق لابد أن نستعد من اللحظة الراهنة كل في تخصصه، فالفن لم يكن يوما أقل أهمية من غيره، إذن فإننا هنا نطرق أحد أبواب التحدي وهو الفن، المسرح الذي تخصصنا فيه ولنترك بقية الأبواب لأهلها لكي يدافعوا عنها ويمهدوا لاقتحام المجهول، ونحن نطالب بأن يترك غير المتخصصين المسرح لأهله، فالمسرح في حالتنا الراهنة بمستواه المتواضع لا يمكن أن يحسب لنا كفن عريق، وإذا نظرنا إلى الوراء لمساحة زمنية تقدر بحوالي 30 سنة وقمنا بعمل تقييم لذلك المسرح، فسنجده أشد صلابة وأكثر انتشارا وأروع شكلا ومضمونا عما نراه في هذه الآونة، لماذا؟ هل الزمن يضعف من المسرح أم يكون عامل تقوية؟

بالأمس واليوم وغدا تقوم الدول بكل واجباتها تجاه الحركة المسرحية، فالحق يقال إن الدول تسعى إلى البناء والدعم المادي والمعنوي بل نجد أن كثيرا من أهل المسرح مازالوا يقومون بالعطاء بلا حدود، كل فيما تخصص، من كتاب، وممثلين، ومخرجين، ومصممي ديكور، وحرفيين، كل هؤلاء قد أعدتهم الدول بأحسن ما يكون وقد وصلوا إلى مستويات عالية في حياتهم الشخصية، ولم يبق إلا الدخلاء على الحركة المسرحية والمحاربين للمسرح هؤلاء مشكلتنا الأساسية في تأخرنا.

ليت كل دخيل على الحركة المسرحية سواء «مع أو ضد» أن ينسى نفسه ويتذكر بلاده لكي يعلو بها إلى القمة التي ينشدها العالم حتى لا نكون مقهورين ثقافيا، فصراع التقدم بدأ منذ سنين طويلة والوقت مازال أمامنا لكي نخطو الخطوة الأولى التي ستصل بنا حتما إلى مستقبل أحسن وأفضل.

□ □ □

كلمة وما تنرد: إلى كل هؤلاء الدخلاء أذكرهم بمادة 14 من دستور الكويت: ترعى الدولة العلوم والآداب والفنون وتشجع البحث العلمي.

atach_hoty@hotmail.com

من غير إحراج

د.عبدالرحمن عبدالله العوضي

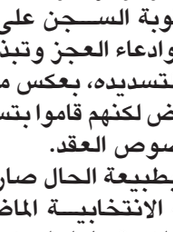

أين الحفاظ على المال العام؟

نعم هذا ما حدث في قاعة عبدالله السالم في ليلة ظلماء حتى فجر يوم 2009/12/24، بالمصادفة شاهدت تسجيلا للجلسة عند صلاة الفجر، حيث انني اشغل التلفزيون عادة بعد صلاة الفجر لكي ارى طريقي للوضوء للصلاة بدلا من اشعال النور، وكأنني على موعد مع مشاهدة حدث تاريخي، تجمهر فيه عدد الغوغائيين يؤازرون مؤزمي البرلمان، وفي قاعة عبدالله السالم صاحب الدستور وتحت عذر تسديد القروض الاستهلاكية لمن عجز عن تسديدها.

كان النواب يصرخون في وجه الحكومة التي حاول وزير المالية الاخ مصطفى الشمالي بكل صدق واخلاق وشجاعة ان يؤكد لهم ان هذا القانون لا يحقق العدالة والانصاف بين الشرفاء الملتزمين بعقودهم والمتلاعبين، وذلك بالاضافة الى صعوبة تطبيق هذا القانون، وبالتالي فإن فك المديونيات على اناس استغلوا وعرضوا انفسهم الى المساءلة القانونية بل عقوبة السجن على من تثبت عليه جريمة التلاعب وادعاء العجز وتبذير اموال القرض دون اي حساب لتسديده، بعكس ما قام به الشرفاء ممن اخذوا القروض لكنهم قاموا بتسديدها في الوقت المحدد حسب نصوص العقد.

هذه القضية بطبيعة الحال صارت مجالا لنقاش كبير في الحملة الانتخابية الماضية، ولقد تعود الكويتيون على ان يتساهلوا عن دفع مديونياتهم سواء المتمثلة في فواتير الكهرباء او الماء او التلفون، او اقساط السيارات او المستهلكات الاخرى او غير ذلك، والتي حصلوا عليها من دون حق لأن مداخلهم المالية لا يمكن ان تسدد هذه الديون، على الرغم من ان البنك المركزي شدد على البنوك بتاريخ 2008/4/1 بعدم اعطاء اي قروض تتعدى 40٪ من الدخل السنوي للمقترض، لكن هؤلاء المتلاعبين يأخذون قروضا بأسمائهم واسماء زوجاتهم وامهاتهم وغيرهم ممن يتمكنون من الاستفادة من حقوق هذه الفئة التي لها الحق في الحصول على القرض، وبطبيعة الحال مثل هذا التصرف يتسبب في عجزهم عن تسديد هذه القروض، وزير المالية تقدم بحل منطقي بانشاء صندوق للمعسرين الذين لا يملكون اي وسيلة تساعدهم على جدولة ديونهم، لكن دعوة المؤزمين كانت تغري المدينين بأنهم سيأتون بقانون يلغي جميع القروض رغم انف الحكومة، ومن دون اي اعتبار للعجز الذي سيلحق بميزانية الدولة.

كنت تلاحظ الفرق بين من جعلوا من قلوبهم سورا للكويت سواء كانوا من المناطق الداخلية او الخارجية ومن اعتبروا من الفنيين انفسهم تحطيم الوضع المالي في الكويت هدفا اساسيا لزعزعة استقرارها، بل كثير من النواب اثاروا الملاحظات الشرعية والتناقض بين بنود هذا القانون، في حين ان مدعي الدين والمختفين خلف ستارة تغاضوا عن مثل هذه المخالفات الشرعية، كعادتهم عندما تكون لهم مصلحة خاصة او مصلحة فئوية تتعارض مع مصلحة الوطن.

ورغم ابداعات بعض الاخوة النواب امثال مرزوق الغانم وصالح الملا اللذين اثارا بصورة خاصة ملاحظات شرعية على القانون رغم وجود عدد من المحافظين الذين يتمسكون دائما بالاحكام الشريعة، لكنهم غضوا انظارهم عن هذه المخالفات الشرعية لأن مصالحهم الانتخابية كانت اهم من تطبيق الاحكام الشرعية.

واستنجاد الاخت الفاضلة د.رولا دشتي بلهجتها اللبنانية الجميلة وقولها بصراحة ان تمرير مثل هذا القانون هو نوع من الضحك على اللحى وكسب انتخابي دون النظر الى مصلحة الامة.

هكذا تابعت هذه التراجيديا حتى الساعة التاسعة صباحا وانا الذي لم اتعود على السهر والقيام مبكرا، لكن الغريزة السياسية هي التي اجبرتني على مخالفة نظام نومي المعتاد، وحب الاستطلاع لدي قاوم النور لأرى ما نتيجة هذه المأساة وهذا النهب لاموال اغلبية الكويتيين الشرفاء الذين لم يقبلوا في اي وقت من الاوقات ان يتعثروا عن تسديد قروضهم.

نعم كانت مأساة ومسرحية تراجيدية صدر فيها قانون لتمكين من لا يستحق، والمقصر في تسديد ديونه من نهب اموالنا واموال اولادنا دون حق، لكن كان يتم ذلك وفق قانون مشكوك فيه، فكثير من مواده كان سيمر في مجلس الامة بغوغائية وتسلط على السلطة التنفيذية وعلى الناس الشرفاء الذين لا يقبلون التأخر في سداد ديونهم مهما كانت الظروف.

حرام يا ناس ما تعملونه بالكويت، وحرام ما نراه من السطو العلني على المال العام تحت ذريعة مساعدة الفقراء، لكن حقيقة هذا الامر يتم لمصالح انتخابية للمؤزمين في مجلس الامة، ولنقف ضدهم بكل قوة مهما كلف الامر، واملنا كبير في صاحب السمو الامير ان يردع هؤلاء المتطاولين على حلالنا وحقوقنا، وكان الله في عون الكويت واجيالنا المقبلة.